في القاموس البالوعة والبلاعة والبلوعة شدد وتين ببيت تحفر ضيق الراس يحدر فيها ما المطر ونحوه انتهى **وقوله** والا جعل عذرة بالسقي زرع لما هذا من المتنجس لان النجس فلا يحتاج الى استثنائه **وقوله** والاشهر ميتة لذي نفس رحمي او سائله اي هذا يريد بما في ق عن ابن عرفة ونظمه تخرج الكلب على جواز الانتفاع بمتنجس طلى السعفة بشحم الميتة فاسد الوضع لتحدث الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وقال عياض في الاكل مانصه واما شحم الميتة فالجمهور على انه لا ينتفع من الميتة بشيء لانها محت العين بخلاف ما تقطر عليه النجاسة ولعموم النهي عن الانتفاع بالميتة الا ما خصصته السنة من الجلد واجاز عطاء الانتفاع بشحمها وان يقطى به السفن انتهى قال الاجهوري وما ذكره عياض من عدم الانتفاع بشحم الميتة ذكره في النوادر عن ابي الفرج والاشهر كما قال لا باس بوتيده لا يحفظ منه ونقلها هذا هو مقابل الاشهر في قول ابن الحاجب ولا يستصبح بشحم الميتة والعذرة على الاشهر وخرجه اللخمي على القول بجواز الانتفاع بالمتنجس ولا يصح لانه قياس يعارض النص فهو فاسد الوضع انتهى **وقوله** في غير وقيد مسجد اكم في تقييده لفظ وقيد مسجد لظن اذ لا خصوصية للوقيد بل يحرم ايضا بانيوب النجس كما ذكره بعد **وقوله** ولا يلزم ان يصير النجل اي صوابه ولا يصح اي بدليل ولا يلزم **ولا يصلي بلباس كافر** قول ز وهذا اذا ظن نجاسة لباسه الخ فيه نظر بل اذا احتمل ظن النجاسة فلا خصوصية لشارب الخمر وانما محل قول ح ومثل الكافر شارب الخمر اي حيث لا موجب للظن كما في الكافر ومثل هذا يفهم قوله في التنبيه وهذا اذا ظن نجاسة فيه اي فانه تحريف في كلام ح والله اعلم **ولا بما بنام فيه مصل اخر** قول ز وينبغي ان يقيد بما اذا بين وجه الطهارة اي فيه نظر بل الظاهر عدم التقييد اذ الاصل هو الطهارة فتامله **ولا بكساب غير مصل** تت ... ما اشتري مما علم انه يصلي او لا يصلي واضح حكمه ومن مجهول الحال غسل احتياطا عند اللخمي وحمل على السلامة عند سند انظر **صحيح** وقول المص الاكراسه بحث فيه ابن مرزوق فقال فيه نظر لا يخفى لانهم انما منعوا الصلاة بما ينام فيه مصل اخر من اجل الشك في نجاسة والشك في نجاسة ثوب راس غير المصلي اقوى بكثير لان من لا يتحفظ من النجاسة لا يبالي ان تصل انتهى **وحرم استعمال** ذكر الظاهر وابهم اعلى في وجه مناسبة هذا لما قبله ان يقال لما ذكر انواع الطاهر والنجس والمتنجس وذكر ما يحرم استعماله من الاعيان من وما يباح تكلم على ما يحرم استعماله من الطاهر وقول ز وقول تت بعد ذكر كبيرا وصغيرا معترض فيه نظر بل ما ذكره

تت من

Copyright ... University

تت من كون الصغير كالكبير في الحرمة سواء هو الذي رجحه في **صحيح** في باب الحج لما نقله عن التوضيح ونصه والاشبه منعهم من كل ما يمنع منه الكبير لان اولياءهم مخاطبون بذلك وقد روى احمد في مسنده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلى ذهبا او حلى ولده مثل حرصيصة لم يدخل الجنة والحريصة هي الهنة التي تتراءى في الرجل انتهى وهي بالراء المهملة من مادة مرض كما في القاموس قال ح فعلى كلام **صحيح** ترجيح لقول ابن شعبان ولذلك اعتمده واطلق هنا وقد علمت ان القول الاول هو ظاهر هو المذهب عند كثير من الشيوخ وشهره في الشامل وهو الظاهر من جهة بقول المذهب وقول ابن شعبان اظهر من جهة الدليل والمعنى انتهى والله اعلم وقوله **ز** ومثل الاستعمال الافتنا الخ الافتنا يقصد استعماله له واما افتناؤه لغيرهم اهله مثلا فلا باس به **ولو منطقة** قول **ز** الا لامراة بدليل الخ لا حاجة لهذا الاستثناء لان كلام المص في خصوص الذكر فلم تدخل الانثى تامله **مطلقا** قال ابن مرزوق ما ذكره من جواز اتخاذ الانف وربط الاسنان بالذهب والفضة صحيح بحسب القياس لكن نصوص المذهب انما هي في اباحة الذهب لذلك ولم يذكروا الفضة الا ما وقع لبعض شيوخ ابن الحاجب وقد يقال انما جاز ذلك في الذهب للضرورة الكثيرة لما فيه من الخاصية التي ستذكر دون الفضة فتمتنع القياس مع ظهور الفارق فلا يصح من المصنف او غيره الحاق الفضة واما الخاصية المشار اليها فكما اخرجه الترمذي عن عرفجة ابن اسعد انه قال اصيب انفي يوم الكلاب في الجاهلية فاتخذت انفا من ورق فانتن علي فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اتخذ انفا من ذهب ثم قال الترمذي وقد روى عن غير واحد من اهل العلم انهم شددوا في اسنانهم بالذهب فاشار صلى الله عليه وسلم الى ان الذهب خاصية الاثنين فانظره **وخاتم فضة** قوله **ز** ان لبسه للصنعة اي هذا المحل استحبابا به قال ابن عرفة واما اليوم فلا يفعله غالبا الا من لا خلاق له او يقصد به غرض سوى ان لا يباح لهولا اتخاذه لانه زينة لمعصية او لمباهاة لا لقصد حسن انتهى نظر البرزلي **وقوله** فان تعدد منع الاحزم بمنع التعدد متعين **صحيح** وانظر ما مستنده فيه وقد تردد ح في ذلك فانظره **لا ما غشي ذهب** قوله **ز** ان كان الذهب تابعا اي هذا التفصيل هو الذي يفيده نقل ح و ق عن ابن رشد **واقتبا وه** قول **ز** لاستعمال او لغيره تقدم الى قوله وجاز لعاقبة نقل **طفى** كلامه ثم قال عقبه معترضا